مشى عليه م ر ح و قرر شيخنا حفظه الله تعالى ان معيدها
لا يحصل له الا ثواب الشفاعة فقط واما الثواب الصلاة
فلا يحصل لكونها غير مطلوبة وخرج بها ايضا المنذورة التي
لا تسن الجماعة فيها فلا تسن اعادتها ولا تنعقد اذا اعيدت
بخلاف ما لو نذر صلاة العيد مثلا فتعاد ندبا بالجماعة
فيها قبل النذر وخرج بها ايضا النافلة وسيأتي الكلام على
بيانه عند ذكر المتن لها وخرج بموردات المقضية فلا
تسن اعادتها وهل يجوز الذي نقله الشيخ خضر الشوبري
عن الحلال المحلي في شرح جمع الجوامع في مبحث الاداء والقضاء
الجواز كما قدمت ذلك في الكلام على الشرط الاول مع مبحث
في المقضية ثم رأيت فارجع اليه ان شئت ثم عطف الاثاء
على قوله مكتوبة قوله او نافلة تسن جماعة كعيد و
كسوف وخرج بقوله تسن جماعة النافلة التي لا تسن
فخرج الوتر وجماعة كالضحى والرواتب اذا فعل ذلك جماعة فلا تسن
فيه الاعادة قال سم على حج وهل تنعقد فيه نظر وقياس
ان العبادة اذا لم تطلب لا تنعقد عدم الانعقاد انتهى
وكتب قبل ذلك ما نصه فرع هل تسن اعادة
الرواتب اي فرادى اما القبلية فلا يتجه الا عدم اعادتها
لانها واقعة في محلها سواء قلنا الفرض الاول او الثاني
او احدهما لا بعينها كحسب الله ما شاء منهما واما
البعدية فيحتمل سن اعادتها فراعاة للقول الثالث
لجواز ان يحتسب الله له الثانية فيكون ما فعله بعد
الاولى واقعا قبل الثانية فلا يكون بعدية لها انتهى

وخرج ايضا بقوله مما ذكر سن جماعة الوتر في غير
رمضان اما في رمضان فحكمه مذكور في قول الاثاء
ما عدا الوتر في رمضان اي فانه وان سنت فيه
الجماعة ح لا تسن اعادته على المعتمد خلافا لابن حج
وذلك لعموم خبر لا وتران في ليلة والذي يقول
بسن اعادته ح ناظر لعموم احاديث طلب الاعادة
كحديث اذا صليتما ثم اتيتما مسجد جماعة فصليا
معهم قال ثم سن لمن لم يصل مع من
حضر محل الجماعة وليلة الاعادة ان حضر
فيما اذا حضر احد محل الجماعة بعد انقضائها
وسابع الشروط حصول ثواب الجماعة
حالة الاحرام بها فالعبرة في ذلك بتحرمها وان انتفى
الثواب بعد من حيث الجماعة لنحو انفراد عن الصف او
مفارقة امام الامام قاله حج وحيث كان
ما ذكر شرطا لندب الاعادة وانعقاد المعادة
يقع عليه ما ذكره بقوله فلو انفرد عن الصف
حالة احرامه مع امكان دخوله فيه لم تصح اي لم
تنعقد اعادته اي معادته لفوات بكراهة
ذلك الانفراد المفوت للفضيلة انظر ما الذي
فات هل فضيلة الجماعة وهو الظاهر من كلامه
او فضيلة الصف فقط وهذا هو الذي في ذهني
عن الحلبي فيما اظن فراجعه ويترتب على كون
المراد الثاني التوقف في عدم انعقاد المعادة هنا
بناء على القول بان حصول اصل الثواب كاف في

Copyright © King Saud University